



المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية

<https://esalexu.journals.ekb.eg>

دورية علمية محكمة

المجلد الثامن (العدد الخامس عشر، يناير 2023)

تطور نظام الحزب الغالب في إثيوبيا: تحليل البنية والتفاعلات

د. أحمد أمل

مدرس العلوم السياسية

كلية الدراسات الأفريقية العليا

جامعة القاهرة

المخلص

تشهد السياسة الإثيوبية منذ 1995 ظاهرة احتكار حزب واحد الفوز بالأغلبية الكاسحة من مقاعد البرلمان والتي تؤهله للسيطرة على الحكومة، وذلك على الرغم من إقرار التعددية الحزبية والإجراء المتواتر للانتخابات بصورة دورية، وعلى الرغم من التغيير الذي طرأ على الحزب الحاكم بتحول الجبهة الديمقراطية الثورية إلى حزب الازدهار عام 2019. وتشكل الحالة الإثيوبية نموذجاً دالاً على الفئة التصنيفية التي استحدثها عالم السياسة الإيطالي جيوفاني سارتوري والتي تحمل اسم نظام الحزب الغالب لتعبر عن النظم الحزبية التي تشهد انخفاضاً في مستوى التنافسية في ظل قدرة حزب واحد على الفوز بشكل مستمر في الانتخابات المتتالية، من دون أن يعني ذلك احتكار هذا الحزب للمنافسة الحزبية التي تخوضها أحزاب متعددة. وتسعى الدراسة لتحليل النظام الحزبي الإثيوبي بالتمييز بين مستويين للتحليل يعني أولهما بالتعرف على بنية النظام عبر تعيين الوحدات المكونة للنظام، بينما يهتم الآخر بطبيعة التفاعلات بين هذه الوحدات، وذلك على امتداد فترة زمنية تناهز الثلاثين عاماً، تبدأ بسقوط منجستو هايليماريام وتمتد حتى الوقت الراهن بما يشهده من المزج بين التفاعلات الانتخابية والصراعية.

الكلمات الدالة: إثيوبيا، النظم الحزبية، نظام الحزب الغالب، الانتخابات، الجبهة الديمقراطية الثورية، حزب الازدهار

Abstract

Since 1995, only one Ethiopian political party has managed to win all consecutive elections with landslide victory. This phenomenon prevailed for more than two decades in spite of adopting multipartyism, and the structural changes in the ruling party after the transformation from Ethiopian People's Revolutionary Democratic Front (EPRDF) to Ethiopian Prosperity Party (EPP) in 2019. Accordingly, Ethiopian party system consists one of the most revealing case studies for "Predominant Party system" which is a unique category introduced by Giovanni Sartori in reference to a party system that witnesses a stability of the ruling party for a lengthy period of time regardless open competition between several parties. In order to analyze Ethiopian

predominant party system, the study will combine party system structure and party system interactions level of analysis to reach a comprehensive assessment of Ethiopian party system and its future after internal conflict started in 2020.

Key Words: Ethiopia, Party Systems, Predominant Party System, Ethiopian Prosperity Party

مقدمة

تقدم الحالة الإثيوبية العديد من أوجه الاستثناء على مسارات التطور السياسي الشائعة في القارة الأفريقية، سواء في خضوعها المطول لنمط من الحكم التقليدي تحت سيطرة أباطرة الأسرة السليمانية، أو في محدودية التأثير بالتجربة الاستعمارية الأوروبية في ظل قصر مدة تعرض البلاد للاستعمار الإيطالي. لكن يظل من بين أبرز مظاهر اختلاف التجربة السياسية الإثيوبية عن تجربة دول أفريقيا جنوب الصحراء ما يتعلق بالتأخر الطويل للممارسة الحزبية التعددية والتي لم تبدأ في البلاد إلا بعد سقوط نظام منجستو هايليماريام عام 1991، الأمر الذي لفت الانتباه إلى القصر النسبي لهذه التجربة وهو ما كان سبباً في محدودية التجربة السياسية الإثيوبية مقارنة بدول جوارها المباشر كالسودان أو كينيا أو الصومال.

فمن بين الظواهر اللافتة في السياسة الإثيوبية منذ سقوط منجستو احتكار حزب واحد الفوز بالأغلبية الكاسحة من مقاعد البرلمان والتي توّله للسيطرة على الحكومة في ظل تبني النظام البرلماني في دستور 1995، من دون أي قدرة لأحزاب المعارضة على إحداث أي نجاح يذكر في تغيير ميزان القوى، وذلك على الرغم من إقرار التعددية الحزبية والإجراء المتكرر للانتخابات بصورة دورية. وقد أثبتت هذه الظاهرة قدرة كبيرة على الاستمرار متجاوزة الآثار المترتبة على تعاقب ثلاثة من رؤساء الحكومات هم ميليس زيناوي وهايليماريام ديسالين وآبي أحمد، والمترتبة كذلك على التغيير الهيكلي الذي طرأ على تشكيل الحزب الحاكم بعد تولي الأخير الحكم في عام 2018.

على هذا، تسعى الدراسة لمعالجة إشكالية بحثية تتمثل في تساؤل رئيسي مفاده كيف استمر نظام الحزب الغالب في إثيوبيا عبر فوز حزب وحيد بست دورات انتخابية متعاقبة بين عامي 1995

و2021 على الرغم من خوض المعارضة جميع الدورات الانتخابية دون استثناء؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها والتي تشمل:

- كيف نشأ نظام الحزب الغالب في إثيوبيا بعد سقوط منجستو عام 1991؟
- ما أبرز التطورات التي طرأت على بنية نظام الحزب الغالب في إثيوبيا؟
- كيف ساهمت التفاعلات على مستوى الحزب الحاكم في استمرار نظام الحزب الغالب في إثيوبيا؟
- إلى أي مدى كانت أحزاب المعارضة الإثيوبية مسؤولة عن استدامة نظام الحزب الغالب؟

ولتحقيق أهداف الدراسة بالإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية تنقسم الدراسة إلى أربعة محاور أساسية أولها استعراض أدبيات نظام الحزب الغالب وتعريفه وموقعه من تصنيفات النظم الحزبية المختلفة، بالتركيز على الأدبيات التي تعاملت مع النظم الحزبية الأفريقية بوجه خاص. أما المحور الثاني فيتناول بالتحليل التطورات البنوية الطارئة على النظام الحزبي الإثيوبي منذ التسعينيات والمتعلقة أولاً بتحول الحركات الانفصالية المسلحة لأحزاب سياسية سواء على مستوى الحزب الحاكم أو المعارضة، وثانياً بانتشار ظاهرة الأحزاب الإثنية وتراجع الأحزاب ذات التكوين والبرامج المصممة على المستوى الوطني العابر للإثنيات. ويتناول المحور الثالث من الدراسة التطور على مستوى تفاعلات النظام الحزبي الإثيوبي من خلال تتبع أداء الأحزاب المختلفة في الانتخابات، مع الاهتمام بصورة خاصة بالتحويلات الطارئة على مستوى أحزاب المعارضة كعامل رئيسي مفسر لاستمرارية نظام الحزب الغالب. أما المحور الرابع والأخير فيتناول أهم نتائج الدراسة مع محاولة استشراف مستقبل النظام الحزبي الإثيوبي في ضوء مجموعة من المستجدات السياسية والأمنية التي تشهدها البلاد.

ولا يمكن تفسير هذا الوضع القائم في إثيوبيا بالتركيز فقط على الحزب الحاكم من دون شمول أحزاب المعارضة بالتحليل، الأمر الذي يجعل من المفيد تبني النظام الحزبي وحدة للتحليل، والتي تتسع لتشمل كل من جبهة شعب إثيوبيا الديمقراطية الثورية ومن بعدها حزب الازدهار الإثيوبي الذي خرج من رحمها، ولا تغفل كذلك أحزاب المعارضة على اختلافها وتنوعها وتعددتها، بالإضافة إلى توفيره الإطار الملائم لتحليل العلاقة بين الطرفين. وتتطلق الدراسة من تعريف النظام الحزبي باعتباره نظام من التفاعلات الناتجة عن التنافس بين الأحزاب السياسية المختلفة. وعليه فإن النظام الحزبي يقوم على الارتباط النسبي بين الأحزاب السياسية وبعضها البعض وكذلك على كيفية قيام

الحزب السياسي بوظائفه المتعددة مقارنة بالأحزاب الأخرى. كما تتبنى الدراسة مفهوم نظام الحزب الغالب *Predominant Party System* والذي يعبر عن نظام حزبي يقع في فئة النظم التنافسية بعيداً عن فئة النظم غير التنافسية كنظم الحزب الوحيد أو المهيمن، إلا أن هذه المنافسة لا تسفر عن أي تداول محتمل للسلطة في ظل ثبات هوية الحزب الحاكم عبر فترة زمنية ممتدة دون تغيير لأسباب تتعلق بقدرته إدامة تفوقه في المنافسة الانتخابية وبالضعف المزمن للمعارضة كذلك (Sartori, 2005, PP. 128-129).

كذلك تستفيد الدراسة من الأداة التحليلية التي قدمها عالم السياسة المقارنة الإيطالي جيوفاني سارتوري حين قام بالتمييز بين تركيب النظام الحزبي *Party System Format* الذي يعنى بالأساس بعدد الوحدات الفرعية المكونة للنظام أي عدد الأحزاب السياسية التي تعمل في النظام الحزبي، وبين آليات النظام الحزبي *Party System Mechanics* والتي تعرف باختصار بأنها الكيفية التي يعمل بها النظام (Sartori, 2005, PP. 128-129). وعلى هذا يمكن التمييز بين مستويين مختلفين من مستويات التحليل يعنى أولهما بالتعرف على تركيب النظام عبر تعيين الوحدات المكونة للنظام ومظاهر تفرد كل منها، بينما يهتم الآخر بطبيعة التفاعلات بين هذه الوحدات. ويطلق على الأول اسم بنية النظام الحزبي، بينما يطلق على الثاني اسم تفاعلات النظام الحزبي. وعلى ذلك سيتم تقييم التجربة الإثيوبية بالتمييز بين بنية النظام الحزبي وبين التفاعلات الدائرة بين وحداته (Kitschelt, 2007, PP. 523-524).

أولاً: عرض أدبيات نظام الحزب الغالب

في أعقاب الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي، وتبني النسبة الغالبة الانتخابات التعددية كآلية معتمدة لإسناد السلطة، ظهر تناقض بارز يتعلق بظهور عدد كبير من النظم الحزبية التي تشهد منافسة انتخابية محسومة سلفاً لصالح حزب واحد لا يتغير على الرغم من ترشح عدد من أحزاب المعارضة أمامه. وقد لفت هذا التناقض انتباه العديد من علماء السياسي لأهمية أفراد مساحة من الأدبيات للتعامل مع بعد تنافسية النظام الحزبي بصورة مستقلة كأساس للتحليل والمقارنة بين النظم الحزبية حول العالم. وفيما يلي عرض لأبرز الأدبيات التي تصدت لهذه الظاهرة عبر ثلاثة محاور أولها المحور الخاص بتطور الأدبيات المعنية بتصنيف النظم الحزبية وفقاً لمستوى تنافسية كل منها،

بينما يتناول الثاني الأدبيات التي اهتمت بتصنيف النظم الحزبية الأفريقية على وجه الخصوص وفق معيار التنافسية، وأخيراً الأدبيات المعنية بالفئة محل الدراسة الممثلة في فئة نظام الحزب الغالب.

1. أدبيات تصنيف النظم الحزبية وفق معيار التنافسية

منذ وقت مبكر بدأت العديد من الأدبيات في محاولة وضع تصنيفات جامعة للنظم الحزبية وفق معيار التنافسية. وقد غلب على الجيل الأول لهذه الكتابات التركيز على المعيار الكمي من خلال تصنيف النظم الحزبية وفق عدد الأحزاب الأكثر قوة وتأثيراً فيها، قبل أن يعنى جيل ثان من الأدبيات بعدد من المعايير النوعية مثل واقع أحزاب المعارضة من حيث التوحد والانشقاق، وتكتيكات المنافسة الانتخابية المتبعة من قبل الأحزاب السياسية في الحكم والمعارضة، ومساحة التباين الأيديولوجي في النظام الحزبي بين أكثر الأحزاب تطرفاً يميناً ويساراً.

وفي هذا الصدد تبرز كتابات موريس ديفرجيه كأحد الإسهامات التأسيسية والتي قسمت النظم الحزبية حول العالم إلى ثلاث فئات رئيسية أولاًها فئة الحزب الواحد الذي يميز الدول غير الديمقراطية خاصة الدول حديثة الاستقلال، والثانية هي فئة نظام الحزبين الذي يوجد في أكثر الديمقراطيات الغربية رسوخاً، والثالثة هي فئة النظم الحزبية التعددية والتي تشهد تنافساً بين عدد كبير من الأحزاب السياسية والتي يعجز أي منها عن حسم المنافسة الانتخابية لصالحه، وهو ما يفتح المجال أمام ظهور حكومات ائتلافية هشة وغير مستقرة (ديفرجييه، 2011، ص. 217). وفي الوقت الذي يعد فيه إسهام ديفرجيه إسهاماً رائداً من حيث لفت الانتباه لأهمية تبني النظام الحزبي كوحدة للتحليل، ومن حيث التمييز بين ثلاثة أنواع متباينة للنظم الحزبية، عاب هذا التصنيف الطابع الاختزالي الواضح، كما عجز بصورة كاملة عن تفسير تركيز القوة في يد حزب واحد من دون حظر نشاط الأحزاب الأخرى.

ومع تقدم المدرسة السلوكية في دراسة النظم السياسية المقارنة جاءت إسهامات روبرت دال لتركز في تحليل وتصنيف النظم الحزبية على جانب المعارضة، على اعتبار أنها تعبر عن الجانب الأكثر حركية وتفاعلاً في النظام الحزبي، مميزاً بين نظم حزبية تعتمد فيها المعارضة استراتيجية تنافسية Competitive، وأخرى تتبنى فيها أحزاب المعارضة استراتيجية تعاونية Cooperative، وثالثة تقوم فيها استراتيجية على المنطق الائتلافي Coalescent (Mair, 2002, P. 201). كما قدم عالم السياسة الفرنسي جين بلوندل تصنيفاً أكثر دقة وتعقيداً من سابقه كما كان أكثر قابلية للقياس الكمي مما عزز من إمكانية الاعتماد عليه كأداة فعالة للمقارنة بين حالات عديدة حول العالم.

ويعتمد معيار بلوندل في تصنيف النظم الحزبية على نسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب كمعيار تأسيسي يصنف النظم الحزبية وفقاً له إلى نظام الحزبين، ونظام الحزبين، ونصف والنظام التعددي في وجود حزب غالب، والنظام التعددي في غياب حزب غالب. وتشكل الفئة الثالثة لبلوندل بداية مبكرة لاعتراف أدبيات النظم الحزبية بإمكانية جمع نظام حزبي في دولة ما بين المنافسة التعددية وثبات هوية الحزب الحاكم لفترة طويلة نسبياً. وفي بنائه للمقياس المركب للنظم الحزبية اعتمد بلوندل على عدد من المؤشرات المهمة بجانب توزيع أصوات الناخبين على الأحزاب المختلفة أبرزها التجانس الأيديولوجي بين الأحزاب وحجم الأحزاب الرئيسية في النظام (Blondel, 1986, PP. 184-189). وعمل جيوفاني سارتوري على الجمع بين جملة من المعايير أبرزها المعيار التقليدي لعدد الأحزاب الفاعلة والذي أطلق عليه معيار بنية النظام الحزبي، مع إضافة معايير أخرى كنسق القوى الداخلي في النظام الحزبي والذي يأخذ التباينات الأيديولوجية في الاعتبار للتمييز بين نظم معتدلة وأخرى متطرفة، وكذلك معيار مساحة التأثير للأحزاب الصغيرة وقدرتها على تشكيل الائتلافات الحاكمة أو تعطيلها. وقد صاغ سارتوري تصنيفه للنظم الحزبية في أربعة أنواع رئيسية تضمنت نظام الحزب الغالب ونظام الحزبين والنظام التعددي المعتدل والنظام التعددي المتطرف (Sartori, 2005, PP. 106-113).

وكما ركز تصنيف روبرت دال على جانب المعارضة من النظام الحزبي جاء تصنيف روبرت ماير ليركز على جانب الأحزاب المشاركة في تشكيل الحكومة مميزاً بين عدد من النظم الحزبية يتسم أحدها بكونه نظاماً يحمل بنية تنافسية مغلقة يحظى فيه عدد محدود من الأحزاب السياسية بقدرته على تشكيل الحكومة منفرداً أو مؤتلفاً مع أحزاب أخرى، بينما يتسم النظام الحزبي الآخر بحمله بنية تنافسية مفتوحة تشهد فيها هوية الأحزاب المشكلة للحكومة تغيراً مستمراً. وتضم فئة نظم المنافسة المغلقة نظم الحزب الغالب ونظم الحزبين سواء بسواء، بينما تضم فئة المنافسة المفتوحة نظم التعددية الحزبية خاصة تلك التي تشهد التشكيل المتكرر للحكومات الائتلافية- (Mair, 2002, PP. 211-214).

2. أدبيات تصنيف النظم الحزبية الأفريقية

تشكل النظم الحزبية الأفريقية منذ نشأتها ظاهرة تتمتع بقدر كبير من الخصوصية. فعلى الرغم من أن غالبية الدول الأفريقية قد شهدت اعتماد التعددية الحزبية في السنوات الأولى التالية على

الاستقلال، سرعان ما اجتاحت القارة الأفريقية موجة من ظهور نظم الحزب الوحيد والحكم العسكري عطلت التجربة الحزبية التعددية لسنوات. وقد أثر هذا الإرث على التجربة التعددية الثانية في أفريقيا التي بدأت في مطلع تسعينيات القرن العشرين، حيث تمكنت العديد من الأحزاب التي كانت تحكم في عقود سابقة كحزب وحيد من الحفاظ على موقعها في الحكم لأكثر من ثلاثين عاماً لكن عبر آلية الانتخابات التعددية التنافسية.

ومن بين التجارب المبكرة لتصنيف النظم الحزبية الأفريقية إسهامات جيمس سموت كولمان وكارل روزبرج والذي قيم واقع التجربة الحزبية الأفريقية في ستينيات القرن العشرين مركزاً على تجربة الحزب الواحد استناداً لعدد من المعايير أهمها التوجه الأيديولوجي ومستوى المشاركة الجماهيرية والتماسك التنظيمي، ليضعاً تصنيفاً ثنائي الفئات لنظم الحزب الواحد في أفريقيا حملت أولاً اسم فئة النظم الحزبية البراجماتية التعددية، بينما حملت الفئة الثانية اسم النظم الحزبية الثورية المركزية. وتتسم الفئة الأولى بقدر أكبر من المرونة الأيديولوجية وبقاعدة عضوية أكثر اتساعاً ويقدر أقل من التماسك التنظيمي، تتسم الفئة الثانية بصرامة أيديولوجية واضحة، وبقاعدة عضوية أكثر محدودة، وبمستوى مرتفع من التماسك التنظيمي (Coleman and Roseberg, 1964, PP. 4-7). وقد ساهم هذا التصنيف المبكر في محاولة فهم نظم الحزب الواحد في أفريقيا، إلا أنه لم يتمكن من مسايرة واقع غياب الممارسة الحزبية عن عدد كبير من دول القارة الأفريقية آنذاك التي خضعت لأنماط مباشرة من الحكم العسكري، فضلاً عن وجود عدد من الحالات الاستثنائية التي شهدت منافسة حزبية تعددية كبوتسوانا والسنغال. لكن يظل لهذا التصنيف أهمية واضحة في فهم التحولات الداخلية التي شهدتها هذه الأحزاب خلال مرحلة التحول الديمقراطي والتي مكنت بعضها من البقاء في السلطة لوقت طويل. أما النظم الحزبية الأفريقية في مرحلة ما بعد التحول الديمقراطي فقد كشفت عن مساحة كبيرة من التباين رصدها براتون وفان دي وال عبر تصنيف ثنائي المعايير شمل معيار التنافسية بين الأحزاب المختلفة بجانب درجة وطبيعة المشاركة الجماهيرية في العملية السياسية. وتشمل الفئة الأولى وفق هذا التصنيف نظام الحزب الواحد المعتمد على الاستفتاءات والتي تشكل أداة فعالة في عملية إقرار السياسات وتعديلها واختيار الرؤساء، أما الفئة الثانية فتتضمن نظام الحزب الواحد التنافسي والذي يشهد قدراً من التنافس الداخلي بين أعضائه للحصول على ترشيحات الحزب للمناصب العامة التشريعية والتنفيذية. أما الفئة الثالثة فتتضمن النظام التعددي وهي الفئة الأوسع انتشاراً في أعقاب موجة التحول

للتعددية إلا أنها تشهد العديد من مظاهر الضعف خاصة على مستوى المعارضة (Bratton and Van de Walle, 1997, PP. 68-82). ويعيب هذا التصنيف اختزاله العديد من الفئات تحت تصنيف النظم التعددية في الوقت الذي كشفت فيه التجربة الأفريقية عن اتجاه العديد من النظم الحزبية لنظام الحزبين على النحو الذي تعدد غانا حالته الأكثر وضوحاً واستقراراً بجانب حالات رئيسية أخرى ككينيا ونيجيريا وزيمبابوي وهي الدول التي ظهر فيها نظام الحزبين لكن مع تغير هوية الحزبين الرئيسيين على امتداد العقود الثلاثة الماضية.

3. الأدبيات المتخصصة في معالجة فئة نظم الحزب الغالب

فرض اتساع نطاق دراسات النظم السياسية المقارنة ليشمل دول العالم الثالث تحدياً جسيماً على الدراسات المعنية بالنظم الحزبية بصورة خاصة. فمع انتشار ظاهرة التحول من التعددية الحزبية إلى الأحادية الحزبية في العديد من دول العالم الثالث ظهرت محاولات عديدة لوضع تصنيفات خاصة لمثل هذه النظم الحزبية غير التنافسية، فظهر مفهوم الحزب المهيمن Hegemonic Party في كتابات جوزف لابلومبارا ومايرون وينر، بالإضافة إلى مفهوم الحزب المسيطر Dominant Party الذي تبنته دراسات موريس ديفرجيه وجابرييل ألموند. وعلى الرغم من الإسهام الكبير الذي قدمته هذه الكتابات، اتسم المفهومين بقدر كبير من التعميم والعجز عن إدراك التفاوتات بين الحالات المختلفة. ففي عدد من الدول التي لم تقم بحظر التعددية الحزبية كانت الانتخابات تؤدي لفوز حزب واحد بشكل متكرر، الأمر الذي لا يمكن معه تصنيف مثل هذه النظم الحزبية في فئة نظم الحزبين أو النظام متعدد الأحزاب، وفي الوقت نفسه لا يمكن تصنيفها بين النظم الحزبية غير التنافسية من خلال اعتبارها نموذجاً للحزب المهيمن أو المسيطر (حزب، 1987، 134-135).

ومما زاد من الحاجة لمقاربات جديدة، ما كشفت عنه الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، والتي تمكنت العديد من دول العالم الثالث من مسايرتها شكلياً، من دون تخلي فعلي عن احتفاظ حزب سياسي واحد بموقعه في السلطة بغض النظر عن عدد المتنافسين، أو عدد مرات إجراء المنافسة الانتخابية. وفي هذا الشأن تبرز قيمة الطرح الذي قدمه جيوفاني سارتوري المتمثل في استحداث فئة تصنيفية جديدة للنظم الحزبية أطلق عليها اسم نظام الحزب الغالب Predominant Party System. هذه الفئة تعبر عن النظم الحزبية التي تشهد انخفاضاً في مستوى التنافسية -لكن من دون انعدامها- في ظل قدرة حزب واحد على الفوز بشكل مستمر في الانتخابات المتتالية وينسب مرتفعة

من الأصوات تغنيه عن الائتلاف مع غيره من الأحزاب، لكن بغير يعني ذلك احتكار هذا الحزب للمنافسة الحزبية عبر حظر التعددية الحزبية قانوناً، حيث تشاركه أحزاب أخرى النشاط على الساحة السياسية وإن كانت أقل من حيث الوزن النسبي، وهو ما يجعل نظام الحزب الغالب أقرب إلى التعددية الحزبية Polypartism منه إلى الواحدية الحزبية (Sartori, 2005, PP. 173– Monopartism). (174).

وتعددت الكتابات التي سعت للتوصل إلى معايير موضوعية لتحديد نظام الحزب الغالب، وبينما اتجهت غالبيتها للاعتماد على معيار نسبة المقاعد التي فاز بها الحزب الغالب في الانتخابات التشريعية، ذهب جين بلوندل وحده لتبني معيار نسبة الأصوات ورأى أنه يجب أن تتراوح ما بين 40% و 50%، أما نسبة المقاعد التي تبنتها الكتابات الأخرى فتراوح ما بين 50% و 70%. كذلك أجمعت الكتابات على ضرورة أن تكون المعارضة منقسمة أو مبعثرة بما يضمن أنها لا تتركز في صورة حزب واحد معارض كبير. أما فيما يخص المدى الزمني الذي يمكن معه تحديد طبيعة النظام الحزبي، فقد اقتصر تحليل كل من كولمان، وفان دي والي وبتلر على جولة انتخابية وحيدة، بينما اشترط سارتوري في المقابل فوز الحزب الغالب بأكثر من نصف المقاعد البرلمانية في ثلاث انتخابات متتالية، أما بلوندل فوضع المعيار الزمني الأوسع الذي بلغ في تحليله عشرين عاماً، ولم يضع وير مدة زمنية محددة واكتفى بالقول بضرورة فوز الحزب المسيطر بشكل "معتاد" (Bogaards, 2004, P. 176).

وبتطبيق كل هذه المعايير بما فيها المعايير الأكثر تشدداً، تقدم الحالة الإثيوبية حالة مثالية على نظام الحزب الغالب منذ سقوط منجستو عام 1991 وعقد الانتخابات التعددية الأولى عام 1995 وحتى عقد الانتخابات الأخيرة عام 2021. فقد شكلت انتخابات عام 2005 الاستثناء الوحيد الذي اقتصر فيه نصيب الحزب الغالب على 60% من المقاعد البرلمانية، بينما تمكن الحزب من الحفاظ على نسبة تجاوزت 90% في مختلف الدورات الانتخابية الأخرى. كما شهد وضع المعارضة تقلباً كبيراً في ظل التغيير المتكرر في هوية الأحزاب المعارضة التي تمكنت من الفوز بمقاعد برلمانية بين دورة انتخابية وأخرى، فضلاً عن استمرار هذا الوضع لأكثر من خمسة وعشرين عاماً دون أي أفق للتغيير.

ثانياً: تطور بنية النظام الحزبي الإثيوبي

يتناول هذا القسم نشأة الظاهرة الحزبية في إثيوبيا والتي جاءت متأخرة نسبياً على يد تنظيمات بدأت نشاطها بالكفاح المسلح تحت رايات إثنية وانتهى بها الحال أحزاباً سياسية تتنافس في الانتخابات وإن لم تتخل يوماً عن طابعها الإثني. وبعد أن أقر دستور 1995 الفدرالية الإثنية شكلاً للدولة الإثيوبية نشأ عدد كبير من الأحزاب الإثنية الصغيرة لتتراجع الأحزاب ذات التوجهات الوطنية بالتدرج بما أكسب بنية النظام الحزبي الإثيوبي خاصيتين أولاهما هو التعدد الكبير في عدد الوحدات المكونة له، والثانية هي صغر حجم غالبية الوحدات المقصورة غالباً على جماعة إثنية وحيدة، لتصبح التحالفات الحزبية سمة أساسية للنظام الحزبي في إثيوبيا على مستوى الجبهة الحاكمة وكذلك على مستوى أحزاب المعارضة المختلفة.

1. تطور الأحزاب السياسية عن حركات إثنية انفصالية مسلحة

سبق ظهور الأحزاب السياسية استقلال الدولة في غالبية الحالات الأفريقية، فمن خلال محاكاة التنظيمات السياسية القائمة في الدول الأوروبية المستعمرة بدأت الأحزاب السياسية في النشأة والانتشار في المستعمرات الأفريقية في العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين، وازداد دورها مع فتح الباب تدريجياً أمام الأفارقة في المشاركة في إدارة شؤون المستعمرات بصورة رمزية في البداية مهدت لتسلمهم السلطة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن الكثير من دول القارة تحولت بعد الاستقلال إلى نظام الحزب الواحد أو الحكم العسكري إلا أن الخبرة التاريخية للممارسة الحزبية خلال الحقبة الاستعمارية كانت هي الأساس الذي بنيت عليه تجربة إعادة إحياء التعددية الحزبية التي أعقبت التحول الديمقراطي في تسعينيات القرن الماضي.

وتظهر الخصوصية الإثيوبية في هذا السياق من خلال ظاهرتين تتصل أولاهما بالنشأة المتأخرة للأحزاب، بينما تتعلق الثانية بطبيعة هذه الأحزاب كحركات إثنية انفصالية مسلحة. وبالنسبة للنشأة المتأخرة للأحزاب فيعد سببها الرئيسي حظر تأسيس الأحزاب السياسية طوال سنوات حكم الإمبراطور هايلي سيلاسي. وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبته التنظيمات العمالية والطلابية في الإطاحة بنظام هايلي سيلاسي عام 1974، إلا أن النظام العسكري الذي خلفه لم يمنح هذه التنظيمات الفرصة لتكوين أحزاب سياسية حيث سعى في البداية لتأسيس تنظيم طليعي على النمط السائد في الدول الماركسية-اللينينية والذي يعد نموذجاً للتنظيمات السياسية لكنه لا يقترب كثيراً من مفهوم الحزب السياسي (نصر الدين، 2010، 227-229).

لكن الخلاف بين المجموعات اليسارية التي كانت الفاعل الرئيسي في إسقاط الحكم الإمبراطوري كان السبب وراء تأجيل إنشاء مثل هذا التنظيم. فمع تولي النظام العسكري الجديد، شهد عام 1976 تأسيس الحزب الثوري للشعب الإثيوبي Ethiopian People's Revolutionary Party (EPRP) ليضم أقطاب اليسار من معارضي الحكم العسكري بينما تأسست في العام نفسه حركة كل إثيوبيا الاشتراكية (All-Ethiopia Socialist Movemet) (MEISON) الداعمة للنظام الجديد، والتي قامت في العام التالي وبمساعدة من النظام بتأسيس إطار تنظيمي أكثر انضباطاً حمل اسم المكتب السياسي للشؤون التنظيمية العامة Political Office for Mass Organizational Affairs (POMOA) والذي كان المتوقع منه أن يلعب دور الحزب الوحيد، إلا أنه سرعان ما نشب الخلاف بين قادة حركة كل إثيوبيا الاشتراكية وبين قادة الجيش المسيطرين على الحكم والذي انتهى بانتصار العسكريين وحظر كافة التنظيمات السياسية (Ishiyama, 2007, P. 89).

وبإيعاز من الاتحاد السوفييتي أسس النظام العسكري في ديسمبر من عام 1979 لجنة تنظيم حزب عمال إثيوبيا Commission to Organize the Party of the Workers of Ethiopia (COPWE) والتي تولى منجستو هايليماريام رئاستها، وفي المؤتمر العام الثاني للجنة في يناير 1983 تم الإعلان عن تحول اللجنة إلى حزب شيوعي تقليدي حمل اسم حزب عمال إثيوبيا The Worker's Party of Ethiopia (WPE) والذي بدأ عمله في سبتمبر من عام 1984 كتنظيم سياسي وحيد (Ishiyama, 2007, P. 90).

أما الظاهرة الثانية والتي تعكس الخصوصية الإثيوبية فترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية التي ترجع نشأتها الأولى إلى فترة الحكم العسكري والتي جمعت بين كونها أحزاب وحركات ذات طبيعة إثنية إذ لم تعبر عن هوية وطنية، وبين كونها أحزاب وحركات انفصالية مسلحة. ويفسر هذه الطبيعة الخاصة العنف الذي قوبلت به محاولات إنشاء الأحزاب السياسية في إثيوبيا، حيث لجأ الساسة إلى حشد الدعم على أساس الانتماءات الأولية بما لها من قدرة على تجميع الأفراد حتى في ظل التعرض للقمع من جانب الحكم العسكري مقارنة بغيرها من الانتماءات الأيديولوجية أو المهنية المتجاوزة للإثنية (Berhanu, 2003, P. 117).

فقد تأسست جبهة تحرير شعب تيجراي (Tigray People's Liberation Front) (TPLF) كحركة تسعى للحصول على الحكم الذاتي وعلى أكبر قدر ممكن من الاستقلال عن أديس أبابا التي

خضعت وقتئذ لسيطرة نخبة الأمهرا في عهد الامبراطورية ومن بعده الحكم العسكري وذلك في إطار دولة فدرالية متعددة الإثنيات. لكن ومع تصاعد المواجهات المسلحة بين مقاتلي الحركة وبين الجيش الإثيوبي تحول الهدف النهائي إلى صورة أكثر راديكالية تمثلت في الانفصال وتأسيس دولة تيجراي والتي تضم إقليم تيجراي في شمال شرق إثيوبيا بالإضافة إلى مساحة واسعة من إريتريا. هذا التوجه ظهر واضحاً في بيان الجبهة الصادر عام 1976 والذي قام بصياغته الفريق الأكثر تشدداً من قيادات الجبهة. وقد عرض هذا التوجه الانفصالي الجبهة لخطر الانشقاق في بداية ثمانينيات القرن العشرين عندما أعلن الجناح اليساري المتشدد داخل الجبهة رفضه لوضع الانفصال كهدف رئيسي للحركة مما أدى في النهاية إلى خروج هذا الفريق من الجبهة وتأسيس ما عرف بالرابطة الماركسية-اللينينية لتيجراي (Marxist-Leninist League of Tigray (MLLT) عام 1986 (Berhe, 2004, PP. 1986-592).

وفي محاولة من الحركات الانفصالية المعارضة لتوحيد الجهود للإطاحة بالحكم العسكري تم تشكيل ائتلاف موسع حمل اسم جبهة شعب إثيوبيا الديمقراطية الثورية Ethiopian People's Revolutionary Democratic Front (EPRDF) وهو تنظيم موسع ضم عدداً من الحركات والجهات التي يعبر كل منها عن جماعة إثنية من الجماعات الرئيسية في إثيوبيا. فمع بدايات عام 1989 بدأ التنسيق بين جبهة تحرير شعب تيجراي وبين حركة أمهرا الديمقراطية الوطنية Amhara National Democratic Movement (ANDM)، وفي العام التالي انضمت للحركتين المنظمة الديمقراطية لشعب أورومو Oromo People's Democratic Organization (OPDO)، بهذا أصبحت الجماعات الثلاث الأكثر عدداً وتأثيراً في إثيوبيا ممثلة في إطار الجبهة الديمقراطية الثورية. وقد تبع ذلك تشجيع قيادات الجبهة تأسيس حركات ومنظمات إثنية لتمثيل الجماعات غير الممثلة، فنشأت الجبهة الديمقراطية للشعب الجنوبي الإثيوبي Southern Ethiopian People's Democratic Front (SEPDF) وانضمت للجبهة الديمقراطية الثورية عام 1993 (Joireman, 1997, PP. 391-396).

وعلى الرغم من تعدد الحركات والقوى السياسية التي ناضلت من أجل الإطاحة بنظام منجستو طوال خمسة عشر عاماً، إلا أن الأحزاب المكونة للجبهة الديمقراطية الثورية انفردت تقريباً بإدارة المرحلة الانتقالية في إثيوبيا التي امتدت لأكثر من أربعة أعوام. ورجحت مجموعة من العوامل

انفراد الجبهة الديمقراطية الثورية بالقرار السياسي خلال المرحلة الانتقالية أهمها التفوق العسكري للجبهة، ففي ظل اعتماد عملية الإطاحة بالنظام القديم على القوة المسلحة ونظراً لكون الجبهة أقوى الفصائل الإثيوبية عسكرياً كان من المنطقي أن تكون لها الكلمة العليا في المرحلة الانتقالية. زاد على ذلك عدد من العوامل الأخرى التي عززت مكانة الجبهة الديمقراطية الثورية مثل التماسك التنظيمي والانتشار في كافة الأقاليم وبين كافة الجماعات الإثنية الرئيسية. ومع ذلك لم تكن العلاقة بين الأحزاب الإثنية المكونة للجبهة الديمقراطية الثورية شراكة بين أقران، فمنذ نشأة التحالف تزعمته جبهة تحرير شعب تيجراي وهو الوضع الذي كان مبرره قيام الحركة بالدعوة لأول مرة لإنشاء مثل هذه الجبهات الموحدة، فضلاً عن كون حركة تحرير تيجراي القوة العسكرية الأكبر في الجبهة والتي مثل مقاتلوها نحو 50% من إجمالي القوات المقاتلة للجبهة الديمقراطية الثورية (Woodward, 2013, PP. 57-58).

وبعد انتهاء المرحلة الانتقالية بإجراء انتخابات عام 1995 سعت الجبهة الديمقراطية الثورية لتكريس مبدأ تأسيس الأحزاب على أساس إثني من خلال إضعاف الأحزاب ذات التوجهات الوطنية والتي لا تعبر عن جماعة إثنية بعينها بقدر ما تعبر عن انتماء أيديولوجي دون تفرقة في ذلك بين الأحزاب الاشتراكية والليبرالية. وقد تجسد هذا التوجه في الصدام المبكر بين الجبهة من جانب وبين حركة كل إثيوبيا الاشتراكية وتحالف القوى الديمقراطية الإثيوبية Coalition of Ethiopian Democratic Forces (COEDF) من جانب آخر، والذي انتهى لصالح الأولى بتحول حركة كل إثيوبيا الاشتراكية لحزب معارض ضعيف، وباتجاه تحالف القوى الديمقراطية للعمل من المنفى. ونظراً لتشجيع الجبهة الديمقراطية الثورية تأسيس الأحزاب الإثنية الصغيرة ظهر بمرور الوقت مصدر جديد للتهديد تمثل في إمكانية قيام بعض هذه الأحزاب بمحاكاة نموذج الجبهة وتأسيس تحالف أو ائتلاف مماثل بما قد يكون من شأنه تهديد الوضع الفريد للجبهة باعتبارها التحالف الأوسع الذي يمثل غالبية الجماعات الإثنية الرئيسية في البلاد، ومن ثم بذل قادة الجبهة الكثير من الجهود لاحتواء مثل هذه الأحزاب الصغيرة على المستوى المحلي وإفشال محاولات تأسيس التحالفات بين الأحزاب الإثنية المعارضة (Berhanu, 2003, P. 120).

واللافت أن التحول البارز الذي شهده عام 2019 والذي أدى إلى تحلل الجبهة الديمقراطية الثورية، إنما جاء ليكرس نموذج التحالف بين أحزاب إثنية لكن في صيغة جديدة. ففي الشهر الأخير

من عام 2019 أعلن آبي أحمد عن حل الجبهة الديمقراطية الثورية التي حكمت البلاد منذ عام 1991 وتأسيس حزب جديد حمل اسم حزب الازدهار Ethiopian Prosperity Party. وبينما قبلت الأحزاب الثلاثة الممثلة للأورومو والأمهرا والجماعات الجنوبية الانضمام للحزب الجديد، رفض الشريك الرابع الممثل في جبهة تحرير تيجراي التحالف مع آبي أحمد في مشروعه الجديد، لتتحول الجبهة من شريك في الحكم إلى قوة المعارضة الرئيسية في البلاد. وخلافاً لتجربة الجبهة الديمقراطية الثورية اتجه حزب الازدهار لضم عدد كبير من الأحزاب الإثنية وعدم الاقتصار على الجماعات الأربع الأكبر والأكثر تأثيراً، بجانب الأمهرا والأورومو والجماعات الجنوبية، ضم التحالف المكون لحزب الازدهار أحزاب ممثلة لكل من العفر وبني شنقول-جوموز والصوماليين وشعب جامبيلا وشعب هرر (Ayele, 2021, P. 193).

2. الزيادة المطردة في عدد الأحزاب الإثنية

تتسم العلاقات البنينية بين الجماعات الإثنية في إثيوبيا بدرجة كبيرة من التعقيد والتشابك. وتعد إثيوبيا من أكثر دول القارة ضمناً لجماعات إثنية متباينة الأصول، ذلك أن إثيوبيا الحالية لم تتكون إلا من خلال عمليات الغزو المتكررة التي قام بها أباطرة الحبشة المتعاقبون للأقاليم الواقعة جنوب هضبة الحبشة في العقود الخمسة الأخيرة من القرن التاسع عشر ليتم الجمع بين الأقاليم الشمالية والوسطى التي شكلت إمبراطورية الحبشة وبين أقاليم جديدة في الجنوب والشرق والغرب لم تكن خاضعة لسلطة مركزية موحدة ولم تعرف غالبيتها نظاماً متماسكة للحكم والإدارة. وأسفر هذا الوضع عن ضم إثيوبيا حالياً أكثر من 85 جماعة إثنية، إلا أنه يمكن تمييز عدد من الجماعات الرئيسية هي الأورومو التي تمثل نحو 35% من السكان، تليها الأمهرا بنسبة 27%، ثم الصوماليون والتيجراي بنحو 6% لكل منهما وفق البيانات الإثيوبية الرسمية الصادرة عن لجنة إحصاء السكان (Ethiopia Population Census Commission, 2008, P. 16).

ومنذ سقوط الحكم العسكري في إثيوبيا عام 1991 تبنت الأحزاب الجديدة الحاكمة في المرحلة الانتقالية وما بعدها الفدرالية شكلاً للدولة معتبرة الإثنية أساساً لها، واجتمعت في هذا كل من الأحزاب المنخرطة في العملية الانتقالية بقيادة جبهة تحرير شعب تيجراي وكذلك الأحزاب الإثنية الأخرى التي قاطعت الترتيبات السياسية في المرحلة الانتقالية وعلى رأسها جبهة تحرير أورومو OLF، وعدد من الأحزاب الممثلة للجماعة الصومالية. على هذه الخلفية أقر الدستور الجديد الذي بدأ العمل

به عام 1995 مبدأ "الفدرالية الإثنية" والذي قسم كامل الشعب الإثيوبي إلى تسع مجموعات إثنية رئيسية تعد أساساً للتقسيم الإداري الجديد للدولة الذي يضم تسعة أقاليم بالإضافة إلى العاصمة أديس أبابا ومدينة دبر داوا، هي أقاليم تيجراي والعفر وأمهرا وأوروميا والإقليم الصومالي وإقليم بني شنقول/جوموز، وإقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية، وإقليم جامبيلا، وإقليم هرر (Habtu, 2005, PP. 323-32)، وذلك قبل أن يشهد عدد الأقاليم زيادة بانفصال إقليم سيداما وإقليم شعوب جنوب غرب إثيوبيا عن إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية وذلك في أعقاب استفتاءين شعبيين أجريا في عامي 2019 و 2021 على التوالي (Legide, 2019, P. 5).

وقد منح الدستور الإثيوبي كل الأقاليم حقوقاً متساوية بحيث تتمتع كل منها باستقلالية كبيرة تمتد لدرجة تحديد اللغة المستخدمة في الإدارة والتعليم، بل وألزم الدستور إدارة كل إقليم بتطوير نظام للحكم الذاتي يقوم على تنظيم شؤون الإقليم بما يعزز المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الإقليم (Federal Democratic Republic of Ethiopia, 1995, art. 47, 50, 52). وبهذا المنطق لا تعد إثيوبيا استثناءً سواء في بناء التقسيمات الإدارية على أساس إثني شأنها في ذلك شأن غالبية دول القارة الأفريقية، أو في التوسع في الصلاحيات الممنوحة للأقاليم على نحو ما تشهده الكثير من الفدراليات حول العالم، إلا أن مظهر الاختلاف الأبرز والأجدر بالاهتمام قد تجلى فيما نصت عليه المادة 39 من الدستور والتي تلزم كلاً من حكومة المركز وحكومات الأقاليم بحماية حق الأمم والقوميات والشعوب في تقرير المصير. هذه الحماية تتضمن احترام حق كل مجتمع إثني في تنمية لغته الخاصة، والتعبير عن خصوصياته الثقافية وتعزيزها، وتطوير نظام الإدارة الذاتية وصولاً إلى الحكم الذاتي بما يتضمنه ذلك من تأسيس أجهزة للحكم في إطار أقاليمها. وبخصوص حق تقرير المصير فقد منحت المادة ذاتها للقوميات والأمم والشعوب الإثيوبية والذي يمكن لأي منها الانفصال عن الاتحاد باتباع سلسلة من الاجراءات تتمثل في موافقة ثلثي أعضاء المجلس التشريعي للإقليم الممثل للقومية الراغبة في الانفصال، وتنظيم الحكومة الفدرالية لاستفتاء على مستوى الإقليم الراغب في الانفصال خلال ثلاث سنوات من تسلمها قرار المجلس التشريعي للإقليم، وتأييد غالبية المشاركين في الاستفتاء لخيار الانفصال (Federal Democratic Republic of Ethiopia, 1995, art. 39).

الجدير بالملاحظة هو أن هذا الحق لم يمنح فقط للأقاليم والتي تعد الوحدات الأكثر أهلية للانفصال نظراً لتعبير كل منها عن قوميات كبيرة نسبياً تتمتع بهوية إثنية راسخة تتميز عن غيرها من الأقاليم، وإنما تم منح كافة هذه الحقوق التي تبدأ بالحكم الذاتي وتنتهي بالانفصال إلى أي من الأمم والقوميات والشعوب والتي تعرفها الفقرة الرابعة من المادة ذاتها بأنها " كل مجموعة يجمعها قدر كبير من الثقافة المشتركة والعادات المتشابهة، واللغة المتميزة، والإيمان بالهوية المشتركة، والتي تمثل المجموعة المهيمنة من قاطني إقليم معين متصل" وهو ما يفتح الباب واسعاً أمام تفتيت الدولة الإثيوبية ولو على المستوى النظري.

مما سبق يمكن تلخيص واقع الفدرالية الإثنية في أن الدستور الإثيوبي قسم البلاد إلى وحدات إدارية تعبر -بنسب متفاوتة- عن هويات إثنية متميزة، ليمنحها سلطات موسعة في الحكم الذاتي تصل إلى درجة الانفصال عن الدولة. وتتعدد تداعيات تطبيق الفدرالية الإثنية على بنية النظام الحزبي الإثيوبي، إلا أن أبرز انعكاساتها هو ما يتصل بتحول الأحزاب الإثنية ذات الطابع الحصري إلى الصيغة الأكثر رواجاً في ظل تراجع الجدوى السياسية من إطلاق تنظيمات سياسية ذات أجندة وطنية غالباً سيقصر نطاق تأييدها على النخب دون القواعد الجماهيرية الأكثر تأثيراً.

فعلى سبيل المثال، شهدت الفترة ما بين عامي 1991 و2002 تسجيل 79 حزباً سياسياً في إثيوبياً، من بينها تسعة من الأحزاب ذات الطبيعة الوطنية مقابل سبعين حزباً إثنياً. وقد تفاقمت هذه الظاهرة مع مرور الوقت فمن بين 44 حزباً خاضت المنافسة الانتخابية عام 2010 تبنى حزب وحيد توجهات غير إثنية بينما مثل كل حزب من الأحزاب الأخرى البالغ عددها 43 حزباً جماعة إثنية وحيدة تتفاوت في حجمها بين أحزاب كبيرة تمثل جماعات كبيرة كالأورومو والأمهرا، وبين أحزاب صغيرة تمثل واحدة من الجماعات الإثنية محدودة العدد من جماعات الجنوب (Berhanu, 2003, PP. 124-125).

ولم يساهم التحول الشكلي من الجبهة الديمقراطية الثورية إلى حزب الازدهار عام 2019 في تغيير هذه الظاهرة، حيث اكتسبت الأحزاب الإثنية زخماً إضافياً خاصة مع انطلاق التفاعلات الصراعية في نوفمبر من عام 2020 بين الحكومة الفدرالية وحكومة إقليم تيجراي. فعلى سبيل المثال، اتجهت التيارات القومية الأكثر تطرفاً من بين أبناء جماعة أمهرا لتأسيس حزب جديد في يونيو من عام 2018 حمل اسم حركة أمهرا الوطنية (National Movement of Amhara (NAMA)، كما

تأسس حزب تيجراي الديمقراطي Tigray Democratic Party في ديسمبر من عام 2019 كحزب معارض لتوجهات جبهة تحرير شعب تيجراي المسيطرة على الإقليم منذ عام 1991. وأضيف إلى هذه القائمة عدد من التنظيمات السياسية الإثنية التي عادت للنشاط في إثيوبيا بعد سنوات قضتها في المنفى أبرزها الجبهة الوطنية لتحرير أوجادين Ogaden National Liberation Front التي عادت لتستقر في الإقليم الصومالي بعد اتفاق وقعته مع حكومة آبي أحمد عام 2018، وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على جبهة تحرير أورومو Oromo Liberation Front. وتأتي هذه التفاعلات التي شهدتها سنوات حكم آبي أحمد من تأسيس أحزاب إثنية جديدة وعودة أخرى قديمة من المنفى لتكرس من الطبيعة الإثنية للتنظيمات السياسية الإثيوبية - (Ethiopia Conflict Insight, 2020, PP. 8-11).

ثالثاً: تطور التفاعلات داخل النظام الحزبي الإثيوبي

يتتبع هذا القسم التفاعلات داخل النظام الحزبي الإثيوبي بداية من المرحلة الانتقالية بين عامي 1991 و1995 والتي تعد الأطول في تجارب التحول الديمقراطي في أفريقيا والتي ساهمت بوضوح في إرساء نمط من التفاعلات بين الأحزاب الإثيوبية تضمن قيام الجبهة الديمقراطية الثورية بالعمل على إقصاء كافة الأحزاب المعارضة لها أو الراضة للتعاون معها بشتى الطرق، وهي الممارسة ذاتها التي انتهجها حزب الازدهار. كذلك يتتبع القسم التفاعلات على مستوى أحزاب المعارضة الإثيوبية والتي كشفت عن قدر واضح من السيولة البنوية والتنافس الداخلي ومحاكاة الحزب الغالب في الكثير من ممارساته.

1. نشأة نظام الحزب الغالب خلال المرحلة الانتقالية

اتسمت المرحلة الانتقالية في إثيوبيا بالطول النسبي إذ بدأت مع الإطاحة بنظام منجستو في مايو 1991 واستمرت لحين تشكلت أول حكومة منتخبة في أغسطس 1995. وكانت البداية الحقيقية لهذه المرحلة عندما قبلت الحركات الانفصالية المسلحة وممثلو النظام العسكري الوساطة الأمريكية ليعقد مؤتمر لندن في السابع والعشرين من مايو من عام 1991 ليقر خطة عمل مقترحة تضمنت عدداً من البنود أهمها تأسيس حكومة انتقالية تمثل كافة الأحزاب والتيارات السياسية بما في ذلك تلك العاملة من المنفى، عقد انتخابات حرة لتسليم السلطة، والإعلان عن وقف شامل لإطلاق النار بين

كافة الأطراف المتقاتلة، وتقديم كافة الأطراف الدعم اللازم لأعمال الإغاثة الإنسانية (Metaferia, 2009, PP. 77-78).

وجاءت أولى الخطوات المتعلقة بإدارة العملية السياسية خلال المرحلة الانتقالية بعد خمسة أسابيع من تشكيل الحكومة الانتقالية وذلك بالإعلان عن تشكيل مؤتمر وطني يمثل كافة القوى السياسية ليكون بمثابة السلطة التشريعية في المرحلة الانتقالية. وضم المؤتمر الوطني أكثر من عشرين جبهة وحركة سياسية كان أكثرها من الأحزاب الإثنية الصغيرة المنضمة للجبهة الديمقراطية الثورية (Lyons, 1996, P. 123). وكان من بين أول أعمال المؤتمر الوطني إقرار الميثاق الانتقالي الذي اعتبر الوثيقة الدستورية الفاعلة خلال أربعة سنوات تم اعتمادها كمدة للمرحلة الانتقالية، وتضمن الميثاق للمرة الأولى النص على مبدأ الفدرالية الإثنية، ومنح القوميات حق تقرير المصير. وكان لإقرار هذه المبادئ أثر مباشر على الأحزاب السياسية الناشئة في إثيوبيا، فمع بداية عام 1992 كان قد تم تسجيل 57 حزباً سياسياً يمثل كل منها جماعة إثنية واحدة (Clapham, 1995, P. 130). كما قام المؤتمر الوطني بتأسيس مجلس النواب المكون من 87 عضواً كان نصيب الجبهة الديمقراطية الثورية منهم 32 مقعداً وجاءت جبهة تحرير أرومو في المركز الثاني بحصولها على حصة تمثلت في 20 مقعداً. واختار مجلس النواب ميلس زيناوي زعيم الجبهة الديمقراطية الثورية رئيساً للحكومة وحصلت الجبهة على الوزارات الهامة كالخارجية والدفاع (Mengisteab, 2001, P. 21).

وتعرضت المرحلة الانتقالية لتهديد خطير في نهاية عام 1991 وبداية عام 1992 عندما نشب صراع مسلح بين الجبهة الديمقراطية الثورية وبين جبهة تحرير أرومو بسبب الخلاف بين الطرفين بشأن قضيتين تعلقتا أولاهما بتقنين وضع الجناح المسلح لجبهة تحرير أرومو وخفض عدد قواته، أما القضية الثانية فتعلقت بضم الجبهة الديمقراطية الثورية للمنظمة الديمقراطية لشعب أرومو OPDO التي تعد منافساً إقليمياً لجبهة تحرير أرومو. وفي إبريل 1992 تم التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار بين الجانبين بوساطة من الأمم المتحدة (Engedayehu, 1993, P. 45).

وبعد التخلص من تهديدات الحرب الأهلية ظهرت الفرصة أمام الحكومة الانتقالية لإجراء الانتخابات على المستوى الإقليمي والمحلي في يونيو 1992 والتي أسفرت عن فوز الحركات المشكلة للجبهة الديمقراطية الثورية كل في إقليمه. وعلى الرغم من إجراء الانتخابات، جاءت مواقف العديد من القوى المعارضة رافضة لها بسبب ضيق الوقت وقلة الموارد المتاحة فضلاً عن غياب القدرات

والإمكانات الإدارية اللازمة لإجراء الانتخابات المحلية التي تعد أكثر بكثير من الانتخابات على المستوى الوطني. وقد دفع هذا التوجه سبعة عشر حزباً سياسياً من بينهم جبهة تحرير أوروامو OLF للتقدم بالتماس لمجلس النواب لتأجيل الانتخابات الإقليمية والمحلية وهو ما رد عليه المجلس بالرفض نظراً لسيطرة نواب الجبهة الديمقراطية الشعبية عليه، وعلى إثر هذا الرفض انسحبت الأحزاب المتقدمة بالالتماس من الانتخابات نهائياً. وجاءت نتيجة الانتخابات كما كان متوقعاً بأن فاز غالبية مرشحي الجبهة الديمقراطية الثورية والأحزاب الإثنية المنضمة إليها حيث بلغ عدد المقاعد التي فاز بها مرشحو الجبهة 1108 من إجمالي 1147 مقعداً أي ما نسبته 96,6% وذلك في غياب أية منافسة حقيقية (Engedayehu, 1993, P. 44).

وأُسفرت الانتخابات المحلية عن تعميق الشقاق بين القوى التي قامت بالإطاحة بنظام منجستو حيث شككت الأحزاب المعارضة في نتائجها وهددت جبهة تحرير أوروامو بالمواجهة المسلحة الأمر الذي أدى لاتخاذ الجبهة الديمقراطية الثورية إجراءً استباقياً تمثل في حملة عسكرية دمرت القدرات القتالية لجبهة تحرير أوروامو فضلاً عن إلقاء القبض على نحو 19 ألفاً من المنتمين للجبهة (Lyons, 1996, P. 129). كما أُجريت انتخابات المجلس الدستوري المنوط به صياغة دستور جديد للبلاد في الخامس من يونيو 1994 في ظل استمرار مقاطعة أحزاب المعارضة، وشهدت الانتخابات نسبة مشاركة مرتفعة حيث قام نحو 15 مليون ناخب من أصل 23 مليوناً بالتصويت وهو ما منح المجلس قدراً كبيراً من الشرعية. وعلى الرغم من مقاطعة 17 حزباً معارضاً قدم 39 حزباً 534 مرشحاً على مقاعد القوائم الحزبية، بينما تنافس 937 مرشحاً على مقاعد المستقلين. وأسفرت الانتخابات عن فوز الجبهة الديمقراطية بـ 484 مقعداً من أصل 547 مقعداً هي كل مقاعد المجلس الدستوري. وانعقدت أولى جلسات المجلس الدستوري في الثامن والعشرين من أكتوبر عام 1994 وأقرت مسودة الدستور التي قدمتها الجبهة الديمقراطية الثورية والتي تتبنى النظام البرلماني والفدرالية الإثنية (Berhanu, 1995, PP. 131-135).

واختتمت المرحلة الانتقالية بالانتخابات البرلمانية في مايو 1995 والتي عقدت بموجب الدستور الجديد، وعلى العكس من الانتخابات المحلية التي أُجريت قبلها بثلاث سنوات نجحت هيئة الانتخابات الوطنية في إدارة العملية الانتخابية على نحو جيد من حيث معايير التنظيم والالتزام بالقواعد والإجراءات المقررة سلفاً. وفي ظل استمرار مقاطعة أحزاب المعارضة نجحت الجبهة الديمقراطية

الثورية في الفوز بـ 483 مقعداً من أصل 548 مقعداً في أول برلمان ينتخب بعد سقوط منجستو (Rock, 1996, PP. 94-99).

2. تكريس نظام الحزب الغالب عبر الآلية الانتخابية

يعرف النظام الحزبي بأنه مجموعة من الأحزاب السياسية التي تتفاعل بطرق منظمة تحكمها قواعد وضوابط للمنافسة فيما بينها بما يضمن تحقق الاستمرارية للنظام ولوحداته الرئيسية على السواء (Mainwaring, 1999, P. 24). ومن بين أهم خصائص أي نظام حزبي ألا يكون عرضة للتغير الحاد وعدم الاستقرار والتقلب (Volatility)، وذلك بأن تكون الأحزاب الرئيسية المشتركة في أي دورة انتخابية قريبة للغاية من الأحزاب التي خاضت الدورة الانتخابية السابقة (Mainwaring, 1998, PP. 5-6).

على هذا الأساس تميز أدبيات النظم الحزبية بين نظم مؤسسية وأخرى محدودة المؤسسية وفقاً لمعيار رئيسي هو القابلية للتغير أو التقلب، ففي الوقت الذي تتسم فيه النظم محدودة المؤسسية بأنها نظم مائعة تشهد تقلبات حادة في عدد الأحزاب المتنافسة من انتخابات لأخرى، تتسم النظم المؤسسية بأنها نظم مستقرة وليست عرضة للتغير الحاد على المدى الزمني القصير، بحيث لا يعد من الطبيعي في مثل هذه النظم ولوج عدد مؤثر من الأحزاب الجديدة في العملية الانتخابية والتي لم تكن مشاركة في الانتخابات السابقة، أو خروج أحد اللاعبين الرئيسيين من ساحة التنافس السياسي بصورة مفاجئة (Schedler, 1995, PP. 9-11).

وبالتطبيق على الواقع الإثيوبي يلاحظ أنه منذ انتهاء المرحلة الانتقالية شهدت البلاد ست دورات للانتخابات العامة التي تنتخب المجلس التشريعي الذي يقوم أعضاؤه بتشكيل الحكومة وبنائب رئيس الجمهورية كذلك. ويتبع هذه الدورات الست تظهر المفارقة الكبيرة بين ثبات وضع الحزب الغالب ممثلاً في الجبهة الديمقراطية الثورية ومن بعدها حزب الازدهار، وبين التحولات العميقة التي شهدتها الأحزاب الممثلة للمعارضة سواء في تشكيلها أو في أدائها الانتخابي.

فقد تمكنت الجبهة الديمقراطية الثورية من الفوز بأغلبية كاسحة في كل الانتخابات التي عقدت بين عامي 1995 و2015، وذلك من خلال تبني استراتيجية تقوم على تعزيز فرص الأحزاب الأربعة المشكلة للجبهة في حسم مقاعد الأقاليم الرئيسية (أوروميا وأمهرام وتيجراي وإقليم الشعوب الجنوبية)، على أن تتم السيطرة على الأقاليم الأصغر عبر أحزاب حليفة لم تتم دعوتها لعضوية

الجبهة، وإنما كان يتم عادة تعويضها بحصة من المناصب الفدرالية. ففي انتخابات 1995 حصلت الجبهة والأحزاب المتحالفة معها على 471 مقعداً من أصل 547 مقعداً يتكون منها مجلس نواب الشعب الغرفة البرلمانية الأدنى التي تتولى تشكيل الحكومة من بين أعضائها في ظل تبني النظام البرلماني. وفي الانتخابات التالية عام 2000، ارتفع نصيب الجبهة الديمقراطية الثورية والأحزاب الصغيرة المتحالفة معها إلى 506 مقعداً من أصل 547 مقعداً، وفي انتخابات 2005 انخفض نصيب الجبهة وحلفائها إلى مستوى قياسي بعد أن اقتصر عدد مقاعدها على 373 إلا أن هذا العدد كان كافياً ليمنحها أغلبية ثلثي المقاعد في مجلس نواب الشعب (Tronvoll, 2009, P. 456). وفي انتخابات 2010 هيمنت الجبهة على 545 مقعداً لتخسر مقعدين فقط أحدهما لصالح أحد ممثلي جبهة مدرك Medrek المعارضة، والآخر لصالح مرشح مستقل، قبل أن تهيمن على مقاعد المجلس كاملة في انتخابات 2015 (Arriola and Lyons, 2016, PP. 81–84).

ولم تكن مهمة حزب الازدهار على ذات القدر من السهولة، إلا أنها أفضت إلى النتيجة ذاتها. فعندما أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد عن خطته لتأسيس حزب سياسي جديد يحل محل الجبهة الديمقراطية الثورية التي حكمت البلاد منذ عام 1991، كانت جبهة تحرير تيجراي هي الرفض الوحيد للانضمام لحزب الازدهار من الأحزاب الأربعة المشكلة للجبهة، كما قرر أبي أحمد توسيع قاعدة حزب الازدهار بحيث لا يقتصر على الأحزاب الحاكمة في أقاليم أمهرا وأوروميا وإقليم الشعوب الجنوبية، بل يتم ضم الأحزاب الحليفة الممثلة للجماعات الإثيوبية الأصغر كأعضاء للحزب. وعلى الرغم من أن المنطق الذي صدره أبي أحمد عندما أطلق مشروع تجديد الحزب الحاكم قد قام على نقد فكرة الفدرالية الإثنية، إلا أن الحزب الحاكم الجديد حافظ على كونه تحالفاً لأحزاب إثنية يحتفظ كل منها باستقلاليتها وهيكل قيادته على المستوى الإقليمي (Lyons, 2021, P. 1060).

وبعد سلسلة من التأجيلات أجريت الانتخابات الإثيوبية السادسة على جولتين عقدت الأولى منهما في نهاية يونيو 2021 بينما عقدت الثانية في نهاية سبتمبر من العام ذاته، إلا أن الانتخابات لم تعقد في إقليم تيجراي بزعم خضوعه لقانون الطوارئ. لكن هذا الوضع الخاص لانتخابات 2021 لم يغير من طبيعة النظام الحزبي القائم على هيمنة حزب الازدهار، حيث أسفرت المنافسة الانتخابية التي جرت في سياق صراع داخلي بدأ في نوفمبر 2020 عن فوز حزب الازدهار بعدد من المقاعد بلغ 455 مقعداً من أصل 466 مقعداً تم التنافس عليها الأمر الذي مكنه من ضمان كونه حزب

الأغلبية مما سمح له بتشكيل حكومة من بين نوابه في الخامس من أكتوبر تولى آبي أحمد رئاستها (National Election Board of Ethiopia, 2021).

2. الوضع المتقلب للمعارضة الإثيوبية

لتحليل هذه الطبيعة المتقلبة للمعارضة يمكن التمييز بين عدد من المراحل التي تباين فيها وضع المعارضة بصورة حادة، وذلك على النحو التالي:

• المرحلة الأولى: المقاطعة (1992-2003)

نتيجة لسياسات تكريس سلطة الجبهة الديمقراطية الثورية خلال المرحلة الانتقالية كان رد فعل العديد من القوى والأحزاب السياسية حيال الدعوة للانتخابات التشريعية الأولى بعد التحول عام 1995 هو المقاطعة. ومع ذلك لم تثر الشكوك بشأن تمتع البرلمان الجديد والحكومة التي شكلها برئاسة ميليس زيناوي بالقدر الكافي من التأييد الشعبي. فالانتخابات البرلمانية جاءت بعد عقد الحكومة الانتقالية لكل من الانتخابات المحلية عام 1992 وانتخابات المجلس الدستوري عام 1994، وشهدت الحالتان مقاطعة أحزاب المعارضة بقيادة جبهة تحرير أورومو OLF والتي اختلفت مع الحكومة الانتقالية مبكراً على تحديد النظام الانتخابي (Rock, 1996, PP. 96-97).

كذلك قاطع الانتخابات كل من التحالف الديمقراطي لشعب جنوب إثيوبيا The Southern Ethiopian People's Democratic Coalition (SEPDC) بعد أن أعلن رئيس التحالف د. بيبيني بتروس عن تعرضه لمضايقات لإرغامه على الخروج من الحكومة الانتقالية بعد مشاركته في مؤتمر باريس للسلام والديموقراطية في ديسمبر من عام 1993. كما قاطع الانتخابات أيضاً كل من الجبهة الديمقراطية الصومالية الغربية Western Somali Democratic Front (WSLF)، ومنظمة كل شعب أمهرا All Amhara People's Organisation (AAPO) (Rock, 1996, PP. 96-97).

والمؤكد أنه لم يتم منع أي من هذه الأحزاب من المشاركة بصورة رسمية، ولكن جاءت المقاطعة بسبب ما أعلنته الأحزاب من تعرضها لتهديدات من جانب الحكومة الانتقالية التي شكلتها الجبهة الديمقراطية الثورية من بينها غلق المقار المحلية للأحزاب، وإلقاء القبض على قادتها مثلما جرى مع أسرات ولدييس Asrat Woldeyes أحد قادة منظمة كل شعب أمهرا الذي أُلقي القبض

عليه في يونيو 1994 بسبب اتهامه بالتحريض على العنف والتآمر على الدولة (Rock, 1996, PP. 96-97).

• المرحلة الثانية: الصعود (2003 - 2005)

ظلت المعارضة الإثيوبية ضعيفة ومفككة حتى عام 2003 عندما شهدت العاصمة الأمريكية واشنطن تأسيس تحالف جديد حمل اسم القوى الديمقراطية الإثيوبية المتحدة United Ethiopian Democratic Forces (UEDF) وهو ما مثل أهم نقاط التحول بالنسبة للمعارضة الإثيوبية بعد عام 1991. وقد ضم التحالف خمس تنظيمات تعمل من داخل إثيوبيا بجانب تسع تنظيمات تنشط في المنفى، والتي تتباين بشدة في توجهاتها الأيديولوجية بين تنظيمات اشتراكية وثانية ليبرالية وأخرى انفصالية جمع بينها معاداة نظام الجبهة الديمقراطية الثورية (Ishiyama, 2007, P. 93).

وفي عام 2004 انثلت أربعة أحزاب جديدة لتؤسس التحالف من أجل الوحدة والديموقراطية (Coalition for Unity and Democracy (CUD) والذي عرف بالأهيرية باسم كينيجيت Kinijit، وضم التحالف من أجل الوحدة والديموقراطية CUD طيفاً واسعاً من التوجهات الإيديولوجية إلا أنه لم يضم أحزاباً إثنية أو انفصالية. حيث جمع التحالف عدداً كبيراً من معارضي الفدرالية الإثنية باعتبار أنها مصدراً للفرقة والصراعات الداخلية مدللين على ذلك بما اعتبروه "الانفصال غير المبرر" لإريتريا (Ishiyama, 2007, P. 94).

واعتمدت القوى الديمقراطية الإثيوبية المتحدة UEDF على طرح نفسها كتحالف إثني بديل للجبهة الديمقراطية الثورية تتفق معها على مبدأ الفدرالية الإثنية بينما تختلف عنها في الأوزان النسبية للجماعات بعد أن شهدت تراجع دور التجري والأمهرا مقابل تصاعد دور جماعات أخرى مثل هاديا وكامباتا وجوراجي وجامو فضلاً عن الأورومو. هذا الوضع منح القوى الديمقراطية الإثيوبية المتحدة UEDF أفضلية تصويتية بالنسبة للناخبين في جنوب وغرب البلاد. وفي المقابل تمتع التحالف من أجل الوحدة والديموقراطية CUD بتأييد واسع بين أبناء جماعة أمهرا وبين سكان العاصمة أديس أبابا وغيرهم من سكان المدن الرئيسية مقدماً طرحاً وطنياً يقوم على رفض تقسيم الشعب الإثيوبي على أساس إثني وهو ما لاقى رواجاً بين طبقة المهنيين كالموظفين العموميين والمعلمين والأكاديميين ورجال الأعمال (Abbink, 2006, PP. 181-182).

• المرحلة الثالثة: التراجع (2005 – 2015)

بعد إعلان نتيجة انتخابات 2005 شهدت إثيوبيا اضطرابات واسعة بسبب رفض القوى الرئيسية في المعارضة ممثلة في التحالف من أجل الوحدة والديمقراطية الاعتراف بنتائج الانتخابات التي اعتبرها التحالف مزورة ولا تعبر عن الإرادة الحقيقية للناخبين الإثيوبيين، كما قاطع نواب التحالف الفائزين والبالغ عددهم 109 نائباً جلسات البرلمان. وسرعان ما شهد التحالف من أجل الوحدة والديمقراطية انقسامات داخلية حادة، أثرت على قدرته على الاحتفاظ بالقاعدة الشعبية الواسعة التي اكتسبها في انتخابات 2005، ففي أعقاب أعمال العنف التي شهدتها البلاد في النصف الأخير من عام 2005 قامت السلطات الإثيوبية في نوفمبر بإلقاء القبض على قيادات التحالف وكذلك على الآلاف من أعضائه. وفي يوليو من عام 2007 تم الإفراج عن قادة التحالف بعد صدور عفو رئاسي بحقهم استجابة لخطاب كتبه ووقعه عدد من قيادات التحالف تضمن اعترافاً بـ"الأخطاء الفردية والجماعية" المرتكبة خلال الانتخابات وبعد إعلان النتائج. ونظراً للمدة الطويلة نسبياً التي قضاها قادة التحالف في السجن بعيداً عن دوائهم الانتخابية ظهرت الخلافات على مستوى الوحدات الفرعية، قبل أن تظهر على المستوى المركزي بين الأحزاب الرئيسية المشكلة للتحالف وهو ما عجل بانتهائه وإعلان عن حله بعد فترة قصيرة من الإفراج عن قادته (Aalen and Tronvoll, 2008, P. 113).

أما التحالف المعارض الآخر الممثل في القوى الديمقراطية الإثيوبية المتحدة فنظراً لتبنيه صيغة التحالف بين أحزاب إثنية فقد تم استهداف أكبر أعضائه وهو مؤتمر أرومو الوطني والذي ينتمي إليه رئيس التحالف د. ميريرا جودينا بإجراءات مماثلة، حيث تم تحريض عدد من أعضاء الحزب على الانشقاق ليتم منحهم التصريح باستخدام اسم الحزب وشعاره دون غيرهم (Aalen and Tronvoll, 2008, P. 114).

على هذه الخلفية شهدت الشهور الأخيرة من عام 2008 عقد عدد من أحزاب المعارضة مباحثات بشأن تأسيس تحالف جديد استعداداً للانتخابات التشريعية التي حدد شهر مايو من عام 2010 موعداً لها. وقد حمل التحالف الجديد اسم المنتدى من أجل الديمقراطية والحوار في إثيوبيا Forum for Democratic Dialogue in Ethiopia وعرف اختصاراً باسم Medrek وضم ثمانية

أحزاب سياسية احتفظ كل منها بهيكله التنظيمي وقيادته وحتى سياساته التي تعارضت في كثير من الأحيان مع سياسات بعض الأحزاب الأخرى المؤتلفة، وعلى العكس من التحالف من أجل الوحدة والديموقراطية تبنى التحالف الجديد صيغة أشبه بتلك التي أسست عليها الجبهة الديمقراطية الثورية الحاكمة (Tronvoll, 2010, PP. 122-125).

واستمر تراجع المعارضة الحزبية في إثيوبيا، على الرغم من التغيير الطارئ الذي شهدته قيادة البلاد بعد الوفاة المفاجئة لرئيس الوزراء ميلس زيناوي في أغسطس من عام 2012، حيث عجزت عن تقديم أي أداء مؤثر في المشهد السياسي وهو ما فاقم منه مقاطعة أحزاب المعارضة الرئيسية انتخابات عامي 2010 و 2015، وظهور قوة أحزاب المعارضة في المنفى على حساب أحزاب المعارضة في الداخل (Abbink, 2017, P. 305).

• المرحلة الرابعة: صعود المعارضة غير الحزبية (2015-)

منذ وفاة زيناوي المفاجئة عام 2012 فضل التجريسي السيطرة غير المباشرة على الأوضاع في إثيوبيا بتتصيب هايليماريام ديسالين المنتمي للجماعات الجنوبية رئيساً للوزراء، والذي رشحه زيناوي قبل وفاته لتجنب جبهته الانشقاقات الداخلية. وكان لهذا الخيار تبعات عديدة بدأت في خريف 2015 حين اشتعلت مدن إقليم أروميا معقل جماعة أرومو كبرى الجماعات الإثيوبية بالمظاهرات التي جاءت في الظاهر احتجاجاً على خطة حكومية لتوسيع العاصمة أديس أبابا على حساب الإقليم، لكنها في الحقيقة كانت نتاج ترددي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماعة، والتمثيل غير المتناسب للجماعة في المناصب الفدرالية. وفي مواجهة الاحتجاجات المتصاعدة رفعت الحكومة من سقف إجراءات المواجهة لتشمل شن حملات واسعة للاعتقالات وحظر للتظاهر باستخدام القوة المسلحة وقطع الاتصالات. واللافت أن هذه الموجة الاحتجاجية التي أدت في النهاية لاستقالة رئيس الوزراء هايليماريام ديسالين ووصول آبي أحمد للسلطة لم تأت بقيادة أي تنظيم حزبي، وإنما لعبت حركة الشباب الوطني من أجل الحرية والديموقراطية المعروفة باسمها المحلي Qeerroo الدور الأبرز فيها (Forsén, 2018, PP. 13-18).

وحتى بعد وصول آبي أحمد للسلطة بدا من الواضح أن آليات المعارضة الحزبية تتراجع بقوة لصالح أشكال أخرى من المعارضة السياسية غير الحزبية أو العنيفة غير السياسية على الإطلاق. فقد أدى غياب التوافق بين آبي أحمد وقادة جبهة تحرير تجريسي بشأن ضم الأخيرة لحزب الازدهار

إلى نشوب أزمة حادة بين الجانبين كان محورها التشكيك المتبادل في الشرعية. فمع التأجيل المتكرر لإجراء الانتخابات على المستوى الفدرالي من موعدها في مايو 2020 إلى أغسطس من العام نفسه ثم إلى أجل غير مسمى، أعلنت جبهة تحرير تيجراي عن رفضها التأجيل الثاني للانتخابات معتبرة أن شرعية الحكومة في أديس أبابا تنتهي بنهاية ولايتها الطبيعية بعد مرور خمس سنوات من الانتخابات الأخيرة في مايو 2015، الأمر الذي دفع جبهة تحرير تيجراي باعتبارها المسيطرة على حكومة الإقليم الواقع أقصى شمال البلاد إلى إجراء الانتخابات على المستوى الإقليمي في التاسع من سبتمبر من عام 2020 بالإرادة المنفردة وبالتحدي لقرارات السلطين التشريعية والتنفيذية في المركز، وهي الانتخابات التي أسفرت عن فوز جبهة تحرير تيجراي بنسبة فاقت 98% من أصوات الناخبين في الإقليم، إلا أن السلطات الفدرالية اعتبرت هذه الانتخابات باطلة، الأمر الذي كان من بين الأسباب الجوهرية لنشوب الحرب في إقليم تيجراي في الرابع من نوفمبر من عام 2020, 2021, Pellet, PP. 12-14).

وقد ساهم إطلاق الحرب في إقليم تيجراي في التشكيك في أي جدوى للقوى المعارضة لأبي أحمد لخوض الانتخابات والاستمرار في المنافسة من منطلق سياسي، حيث تم الإعلان في الخامس من نوفمبر 2021 رسمياً عن تشكيل الجبهة المتحدة للقوى الإثيوبية الفدرالية والكونفدرالية United Front of Ethiopian Federalist and Confederalist Forces من العاصمة الأمريكية واشنطن والذي يجمع جبهة تحرير تيجراي بعدد من التنظيمات الإثنية التي تستهدف إسقاط أبي أحمد هي جيش تحرير أورومو Oromo Liberation Army وجبهة العفر الثورية Afar Somali State Revolutionary Democratic Unity Front، وحركة مقاومة الإقليم الصومالي Resistance وحركة أجاو الديمقراطية Agaw Democratic Movement، وحزب كيمانت الديموقراطي Kimant Democratic Party وجبهة تحرير سيداما Sidama National Liberation Front وجبهة تحرير شعب بني شنقول Benishangul People's Liberation Movement (Pamuk and Fick, 2021).

وفي ظل غياب المعارضة الفاعلة عن المشاركة في العملية الانتخابية التي أطلقتها حكومة أبي أحمد، وفي ظل اتجاه عدد متزايد من اللاعبين الرئيسيين لتبني الخيار غير السياسي في المعارضة، يمكن القول بأن المحصلة النهائية لتجربة حزب الازدهار تمثلت في تحقيق قدر من

الاستمرارية بالحفاظ على وضعية الحزب الغالب، لكن مع تراجع كبير في شرعية العملية السياسية برمتها والتي بات استمرارها على المحك.

رابعاً: نتائج الدراسة

يكشف تحليل نشأة وتطور نظام الحزب الغالب في إثيوبيا من حيث البنية والتفاعلات كذلك عن عدد من النتائج المهمة والتي تجيب على التساؤل الرئيسي للدراسة المتعلق بتفسير استمرار نظام الحزب الغالب لنحو ثلاثة عقود كاملة عجزت فيها ست دورات انتخابية متتالية عن إفراز أي واقع مغاير. وتتمثل أهم هذه النتائج في:

1. استقرار نظام الحزب الغالب في إثيوبيا رغم التحولات البنوية للحزب الحاكم

تشكل إثيوبيا حالة مثالية لظاهرة نظام الحزب الغالب حيث سيطر حزب واحد على الحكم في البلاد منذ سقوط منجستو عام 1991 وحتى الآن من دون أي تغيير أو حاجة لبناء تحالف مع أي من أحزاب المعارضة. وحتى التحول الداخلي الذي شهده الحزب الحاكم في إثيوبيا بانتهاء صيغة الجبهة الديمقراطية الثورية وإطلاق حزب الازدهار، إنما جاء حاملاً لمظاهر الاستمرارية أكثر بكثير من مظاهر التغيير. فمن ناحية لم يظهر أي اختلاف يذكر بين الحزب في تجربتيه الأولى والثانية سوى بخروج جبهة تحرير تيجراي من التحالف الحاكم، ومن ناحية أخرى كرست صيغة حزب الازدهار بفروعه الإقليمية المختلفة مبدأ التحالف الإقليمي الموسع بعد أن ضم مجموعة من الأحزاب الحليفة في أقاليم طرفية كإقليم العفر وبني شنقول-جوموز والتي كانت تساند الجبهة الديمقراطية الثورية ولا تتمتع بعضويتها المباشرة.

2. قدرة الآلية الانتخابية على إدامة نظام الحزب الغالب في إثيوبيا

على مستوى الممارسة، تجسد منطق نظام الحزب الغالب في إثيوبيا في استمرار إجراء الانتخابات العامة على مقاعد المؤسسة التشريعية على المستوى الفدرالي دون انقطاع عبر إجراء ست دورات انتخابية متعاقبة شهدت جميعها مشاركة لأحزاب المعارضة. فقد آثرت السلطات الحاكمة في إثيوبيا بقيادة ثلاثة من رؤساء الوزراء المتعاقبين منذ 1995 على الإجراء المنتظم للانتخابات كمصدر رئيسي للشرعية في الداخل والخارج، على أن يتم ممارسة كافة أشكال التضيق على المعارضة قبل الانتخابات وبعدها على نحو ما كشفت عنه الممارسات القمعية التي أعقبت انتخابات عام 2005 والتي طالت نواب منتخبين بالفعل ممثلين لتحالفات المعارضة، وعلى نحو ما تجسد في التأجيل

المستمر للانتخابات الأخيرة من موعدها الأصلي في مايو 2020 إلى يونيو 2021 لحين اكتمال سياسة الضغط الأقصى على إقليم تيجراي والذي استبعد من الانتخابات الأخيرة. لكن في كل الأحوال ظل الإجراء المنتظم للانتخابات هو الخيار الأول للحكومات الإثيوبية المتعاقبة.

3. التداعيات السلبية للضعف البنوي المزمع للمعارضة الإثيوبية

تقدم العوامل التاريخية تفسيرات مهمة لظهور نظام الحزب الغالب واستمراره في إثيوبيا، فقد أدت النشأة المتأخرة للأحزاب السياسية في إثيوبيا إلى إفقار الممارسة الحزبية بصورة كبيرة منذ إقرار التعددية الحزبية في أعقاب سقوط نظام منجستو عام 1999، حيث نشأت مجموعة كبيرة من الأحزاب التي تقتصر إلى الحد الأدنى من المؤسسية والتماسك، وهو الأمر الذي أضر بالمعارضة بصورة أكثر وضوحاً من الحزب الحاكم، حيث تعاني المعارضة الحزبية الإثيوبية تقليدياً من العديد من المشكلات الهيكلية كالانقسام والتفكك وعدم القدرة على خوض دورتين انتخابيتين متتاليتين، فضلاً عن بروز دور المعارضة في الخارج على حساب المعارضة الحزبية داخل إثيوبيا ذاتها.

4. الدور الحاسم للنظام البرلماني في إدامة نظام الحزب الغالب

على المستوى التشريعي، جاء دستور عام 1995 ليساهم في تعزيز ظاهرة الحزب الغالب في إثيوبيا، فمن ناحية سمح تبني مبدأ الفيدرالية الإثنية للتحالف الإثني الحاكم بالسيطرة المستمرة على البرلمان من خلال الهيمنة على كامل مقاعد الأقاليم الأربعة الرئيسية الأكثر تمثيلاً في البرلمان، ومن ناحية ثانية جاء إقرار نظام الحكم البرلماني ليكرس من هيمنة الحزب الفائز في الانتخابات على السلطتين التشريعية والتنفيذية بغض النظر عن طبيعة قيادة التحالف الحاكم سواء من حيث السمات الشخصية أو الانتماء الإثني، وهو ما أسفر عن تولي ميلس زيناوي المنتمي لجماعة التيجراي ذات الوزن النسبي المحدود لرئاسة الوزراء بين عامي 1995 و 2012، كما أوصل إلى السلطة بعد وفاته اثنين من القيادات من غير أصحاب الخبرة الحزبية الطويلة، وهو ما كان أحد أسباب تفاقم حدة الاضطرابات في إثيوبيا وصولاً لتفجر الصراع الداخلي في نوفمبر من عام 2020.

5. انتقال عدوى التحالفات الإثنية الموسعة من الحزب الغالب لأحزاب المعارضة

يساهم البعد الإثني بدوره في تفسير نشأة واستمرار نظام الحزب الغالب في إثيوبيا، فقد انعكست خبرة نضال الجماعات الإثنية الإثيوبية ضد هيمنة الجماعة المسيطرة على الحزب الغالب (التيجراي ومن بعدها الأمهرا) بصورة واضحة على توجهات المعارضة الإثيوبية، والتي باتت غير

قادرة على طرح برامج واضحة ذات منطلقات أيديولوجية محددة، في ظل اعتمادها الكبير على الخطاب الإثني في حشد الأنصار، بل وباتت أحزاب المعارضة الإثيوبية تسعى بصورة متزايدة لمحاكاة صيغة التحالف الإثني الموسع الذي قدم للمرة الأولى في إطار الجبهة الديمقراطية الثورية قبل أن يتم تطويره في صيغة حزب الازدهار. ومن شأن هذا التوجه أن يساهم في تعميق الأزمة السياسية في إثيوبيا نتيجة للتراجع الحاد للأحزاب ذات التوجهات الوطنية المتجاوزة للإثنية.

6. نظام الحزب الغالب كأحد مصادر عدم الاستقرار السياسي في إثيوبيا

فيما يتعلق بالأفاق المستقبلية للنظام الحزبي الإثيوبي، لا يمكن قراءة استمرار نظام الحزب الغالب في إثيوبيا بعد فوز حزب الازدهار الكاسح بانتخابات 2021 على أنه أحد مؤشرات الاستقرار السياسي وقدرة الترتيبات السياسية القائمة على الاستمرار لفترة أطول في المستقبل. فقد تم إجراء الانتخابات في مناخ من الاستقطاب الكامل وعلى خلفية صراع داخلي دائر استمر لأكثر من عام كامل واتسعت رقعته لتخرج من إقليم تيجراي إلى إقليمي العفر وأمهرا، وهو ما يضع حكومة حزب الازدهار أمام خيارين أولهما التفاوض وقبول الشروط الصعبة للجبهات المناوئة، والآخر الاستمرار في المواجهة المسلحة غير مضمونة العواقب. بهذا التصور، يصبح نظام الحزب الغالب نفسه أحد أهم الظواهر التي تحتاج لمراجعة جذرية في ظل ما يفرضه من تحديات جسيمة للاستقرار وعجزه عن شمول مطالب كافة الجماعات الإثنية على نحو ملائم.

الخاتمة

تبدو الفجوة كبيرة بين الدولة والنظام الحزبي في إثيوبيا. فالدولة الإثيوبية ذات الجذور التاريخية الممتدة تشكل واحدة من الاستثناءات القليلة في أفريقيا على الدول غير ذات النشأة الاستعمارية، بعد أن نشأت نتاج حكم إمبراطوري مركزي مطلق كرس هيمنة جماعات الهضبة الحبشية وعلى رأسها الأمهرا، وهو ما ساعد على التوسع جنوباً وشرقاً وغرباً عبر الحملات العسكرية المتوالية بما فرض الهيمنة على جماعات كبيرة العدد كالأورومو، وعلى أقاليم شاسعة المساحة كالإقليم الصومالي وإقليم العفر. هذه الطبيعة الفريدة للدولة الإثيوبية أعاققت الظهور الطبيعي للأحزاب السياسية بعد أن استمرت البلاد تحت الحكم الإمبراطوري حتى أواسط سبعينيات القرن العشرين، والذي سقط في انقلاب قادته نخبة عسكرية يسارية التوجه أعاققت النشأة الطبيعية للأحزاب السياسية لخمس عشرة سنة إضافية.

وعلى الرغم من أن حقبتا الحكم الإمبراطوري والعسكري قد شهدتا إجراء الممارسة الانتخابية لاختيار أعضاء مجلس النواب الذي حمل الصلاحيات التشريعية، إلا أن دستور عام 1955 قد حظر نشاط الأحزاب السياسية وقصر حق الترشح على المستقلين، كما كان حزب عمال إثيوبيا هو الحزب الوحيد المصرح له بالممارسة السياسية خلال فترة الحكم العسكري. وحينما وجدت النخبة الإثيوبية الجديدة نفسها بحاجة لمسايرة التوجه الجديد في أفريقيا المتمثل في التعددية الحزبية لم تكن هناك أي تجربة حزبية طبيعية سابقة يستند إليها كمرجعية، الأمر الذي أدى لإعادة تكيف أوضاع الحركات الإثنية الانفصالية المسلحة كأحزاب سياسية ائتلاف بعضها تحت مظلة الجبهة الديمقراطية الثورية لتنشأ ظاهرة نظام الحزب الغالب وتستمر في إثيوبيا لأسباب ترجع أساساً للضعف النظام الحزبي وحادثة نشأته على المستوى الكلي وعلى مستوى الوحدات الفرعية.

وأمام هذا الواقع المعقد، لا تزال التنظيمات الحزبية الإثيوبية عاجزة عن القيام بأدوارها الطبيعية في تجميع المصالح وبلورتها لتفسح المجال أمام جملة من الفاعلين غير الحزبيين من التنظيمات المدنية والحركات الاحتجاجية غير المؤطرة والمجموعات المسلحة لتلعب الدور الأبرز في التفاعلات السياسية الإثيوبية، خاصة في ظل عجز الحزب الغالب نفسه عن التطور على نحو ملائم بعد أن كرر حزب الازدهار تجربة الجبهة الديمقراطية الثورية دون أي تغيير جوهري سوى في تحويل الحزب الغالب لتنظيم أكثر مركزية. وتبدو التداعيات المستقبلية لاستمرار التحديات الداخلية الجسيمة لنظام الحزب الواحد في إثيوبيا بالغة الخطورة حيث تفتح الباب أمام ظهور عملية سياسية منتظمة قادرة على احتواء الحد الأدنى من مطالب المكونات الإثيوبية المختلفة ومن ثم قطع الطريق على المطالب الانفصالية ومحاولات الاستيلاء العنيف على السلطة.

قائمة المراجع

1. حرب، أسامة الغزالي (1987). الأحزاب السياسية في العالم الثالث. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت.
2. ديفرجيه، موريس (2011). الأحزاب السياسية. ترجمة علي مقلد، وعبد المحسن سعد. الهيئة العامة لقصور الثقافة.
3. نصر الدين، إبراهيم أحمد (2010). دراسات في النظم السياسية الأفريقية. دار اكتشاف.
4. Aalen, Lovise and Tronvoll, Kjetil. (2008). The 2008 Ethiopian Local Elections: The Return of Electoral Authoritarianism. African Affairs. Vol. 108, No.430.
5. Abbink, Jon. (2006). Discomfiture Of Democracy? The 2005 Election Crisis in Ethiopia And Its Aftermath. African Affairs. Vol. 105, No. 419.
6. Abbink, Jon. (2017). Paradoxes of Electoral Authoritarianism: The 2015 Ethiopian Elections As Hegemonic Performance. Journal of Contemporary African Studies. Vol. 35, No. 3.
7. Arriola, L. R., and T. Lyons (2016). Ethiopia: The 100% Election. Journal of Democracy. Vol. 27, No.1.
8. Ayele, Zemelak Ayitenew. (2021). Constitutionalism and Electoral Authoritarianism in Ethiopia: From EPRDF to EPP In: Democracy. in Fombad. C. M. and Steytler. N. (eds.). Elections. and Constitutionalism in Africa. Oxford University Press.
9. Berhanu, Kassahun. (1995). Ethiopia Elects a Constituent Assembly. Review of African Political Economy. Vol. 22, No. 63.
10. Berhanu, Kassahun. (2003). Party Politics and Political Culture in Ethiopia. in Salih. M.A. Mohamed (ed.). African Political Parties: Evolution. Institutionalisation and Governance. Pluto Press.
11. Berhe, Aregawi. (2004). The Origins of The Tigray People's Liberation Front. African Affairs. Vol. 103, No. 413.
12. Blondel, Jean. (1968). Party Systems and Patterns of Government in Western Democracies", Canadian Journal of Political Science. Vol. 1, No. 2.
13. Bogaards, Matthijs. (2004). Counting Parties and Identifying Dominant Party Systems in Africa. European Journal of Political Research. Vol. 43, No.1.
14. Bratton, Michael and Van de Walle, Nicolas. (1997). Democratic Experiments in Africa: Regime Transition in Comparative Perspective. Cambridge University Press.
15. Clapham, Cristopher. (1995). Ethiopia and Eritrea: The Politics of Post-Insurgency. in Wiseman J. A. (ed.). Democracy and Political Change in Sub-Saharan Africa. Routledge.
16. Coleman, James Smoot and Rosberg, Carl. (1964), Political Parties and National Integration in Tropical Africa. University of California Press
17. Engedayehu, Walle. (1993). Ethiopia: Democracy and the Politics of Ethnicity. Africa Today. Vol. 40, No. 2.
18. Ethiopia Conflict Insight (2020) Peace and Security Report. Institute for Peace and Security Studies. Vol. 1, No. 1.
19. Federal Democratic Republic of Ethiopia (1995). The Constitution of the Federal Democratic Republic of Ethiopia.
20. Federal Democratic Republic of Ethiopia Population Census Commission (2008). Summery and statistical Report of The 2007 Population and Housing Census.
21. Forsén, Thea Emilie (2018). Down. down Woyane! A qualitative study of the Qeerroo movement in Ethiopia using Political Process Theory. Master's Thesis. University of Life Science.
22. Habtu, Alem. (2005). Multiethnic Federalism in Ethiopia: A Study of the Secession Clause in the Constitution. Publius. Vol. 35, No. 2.
23. <https://www.reuters.com/world/africa/nine-ethiopian-groups-form-anti-government-alliance-2021-11-05/>
24. Ishiyama, John. (2007). Nominations and Party Development in Ethiopia: The Opposition and the 2005 Parliamentary Election. African and Asian Studies. Vol. 6, No. 2.

25. Joireman, Sandra Fullerton (1997). Opposition Politics and Ethnicity in Ethiopia: We Will All Go down Together. *The Journal of Modern African Studies*. Vol. 35, No. 3.
26. Kitschelt, Herbert. (2007). Party Systems. in Boix. C. and Stokes. Susan C. (eds.). *The Oxford Handbook of Comparative Politics*. Oxford University Press.
27. Legide, Kinkino Kia. (2019). The Quest for Regional Statehood and Its Practicability Under The Post-1991 Ethiopian Federation: The Discontents And Experience of Sidama Nation. *Global Journal of Politics and Law Research*. Vol. 7, No. 7.
28. Lyons, Terrence. (1996). Closing the Transition: The May 1995 Elections in Ethiopia. *The Journal of Modern African Studies*. Vol. 34, No. 1.
29. Lyons, Terrence. (2021). The Origins of the EPRDF and the Prospects for the Prosperity Party. *Journal of Asian and African Studies*. Vol. 56, No. 5.
30. Mainwaring, Scott. (1998). Rethinking Party Systems Theory in The Third Wave of Democratization: The Importance of Party System Institutionalization. Kellogg Institute Working Papers. No. 260.
31. Mainwaring, Scott. (1999). Rethinking Party Systems in the Third Wave of Democratization. Stanford University Press.
32. Mair, Peter. (2002). Party System Change: Approaches and Interpretations. Clarendon Press.
33. Mengisteab, Kidane. (2001). Ethiopia's Ethnic-Based Federalism: 10 Years after. *African Issues*. Vol. 29, No. 1/2.
34. Metaferia, Getachew. (2009). Ethiopia and the United States: History. Diplomacy. and Analysis. Algora Publishing.
35. National Election Board of Ethiopia. (2021). The 6th General Election Results Summary Report.
36. Pamuk, Humeyra and Fick, Maggie. (2021) New Alliance Wants to Oust Ethiopia's PM by Talks or Force. Reuters.
37. Pellet, Philippe. (2021). Understanding the 2020-2021 Tigray Conflict in Ethiopia: Background. Root Causes. and Consequence. KKI Policy Brief: Series of the Institute for Foreign Affairs and Trade. Institute for Foreign Affairs and Trade.
38. Rock, June. (1996). Ethiopia Elects a New Parliament. *Review of African Political Economy*. Vol. 23, No. 67.
39. Sartori, Giovanni. (2005). Parties and Party Politics: A Framework for Analysis. ECPR Press.
40. Schedler, Andreas. (1995). Under- And Over-institutionalization: Some Ideal Typical Propositions Concerning New And Old Party Systems. Kellogg Institute Working Papers. No. 213.
41. Tronvoll, Kjetil. (2009). Ambiguous Elections: The Influence of Non-Electoral Politics in Ethiopian Democratisation. *The Journal of Modern African Studies*. Vol. 47, No. 3.
42. Tronvoll, Kjetil. (2010). The Ethiopian 2010 Federal and Regional Elections: Re-Establishing The One-Party State. *African Affairs*. Vol. 110, No. 438.
43. Wolinetz, Steven. (2004). Classifying Party Systems: Where Have All the Typologies Gone?. A Paper Prepared for the Annual Meeting of the Canadian Political Science Association.
44. Woodward, Peter. (2013). Crisis in The Horn of Africa: Politics. Piracy And The Threat of Terror. I.B. Tauris.